

الشعراء 209 :
كما تحتل تأكيد النبي في بعض الآيات ، تحتل نقض
النبي في آيات أخرى .

فاننظر اذن في كل الآيات التي يقترن خبر (ما
وليس) فيها بالباء ، مقارنة بالآيات التي أستغنى
الخبر عن الباء ، لعل الاستقراء يهديننا الى خطة
بيانية من أسرار العربية .

ونبدأ بخبر « ما » غير المتلوة بالفعل كان ،
فمراها قد لزمته اطرادا في آيات :

البقرة 8 :

« ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر
وما هم بمؤمنين » .

البقرة 74 :

« وما الله بغافل عما تعملون » —
« يعملون » معها آيات : البقرة 85 ، 140 ،
144 ، 149 ، وآل عمران 99 .

الانعام 132 :

« وما ربك بغافل عما يعملون » — تعملون
— معها آيات : هود 123 ، النمل 93 .

الانعام 107 :

« وما جملناك عليهم حيننا وما انت عليهم
بوكيل » معها : الشورى 6 .

البقرة 96 :

« يود أحدهم لو يمر الف سنة وما هو
بمزهزجه من العذاب أن يمر »

البقرة 102 :

« وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله .

ق 29 :

« ما يبذل القول لدي وما انا بغلام للمبيد »
معها : فصلت 46 .

البقرة 167 :

« كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما
هم بخارجين من النار »

الشعراء 209 :

« ذكرى وما كنا ظالمين »

النمل 32 :

« ما كنت تاطعة أمرا حتى تشهدون »

القصص 45 :

« وما كنت ثاويا في أهل مدين »

القصص 59 :

« وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها
رسولا يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى الا
وأهلها ظالمون »

الاحزاب 40 :

« ما كان محمد ابا أحد من رجالكم ولكن رسول
الله » .

الانعام 33 :

« الا ان قالوا والله ربنا ما كنا مشركين » .

والنفي بـ « ما » في مثل هذا الاسلوب ، لا
يتجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط على الجملة من
(كان) واسمها وخبرها .

*

اما حين يكون الخبر المفرد الصريح لما ، فالباء
تلزمه ، لم تتخلف الا في آية المجادلة :

« ما هن أمهاتهم » وآية يوسف : « ما هذا
بشورا » .

وامام هذه الظاهرة الأسلوبية من غلبة اقتران
خبر « ما وليس » بالباء ، لا يهون القول بانها حرف
رائد ، اذ أن مقتضى القول بزيادتها ، امكان الاستغناء
منها ، وهو ما لا يورث اليه البيان الاعلى .

والمسرون مع النحاة في أن هذه الباء زائدة
للتأكيد (1) .

وفي منهجنا ، لا تؤخذ الباء في آية من الآيات ،
بمعزل عن نظائرها في القرآن كله ، وقد نرى أن الباء

(1) الزمخشري : الكشاف ، ج 4 سورة القلم

هود 29 :

العلم 2 :

« ما أنت بنعمة ربك بمجنون »

« وما أنا بطارد الذين آمنوا ، أنهم ملأوا
رهبهم » ، معها : آية الشعراء 114 .

هود 83 :

مهل تكون الباء زائدة مع اطراد مجيئها في هذه
الآيات ، لم تتخلف فيما أذكر الا في آيتي المجادلة :
« ما هن أمهاتهم » ويوسف : « ما هذا بشرا » ؟

« وما هي من الظالمين ببيعد »

يوسف 17 :

أو هل يكفي القول بأن الباء زيدة لمجرد تأكيد
النفي ؟

« وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »

التحليل 46 :

العربية تعرف اساليب عدة للتأكيد اللفظي
والمعنوي ، كالتقسيم والتكرار ، وادوات التأكيد
المعروفة

« أو يأخذهم في تقلبهم فما هم بمعجزين » .

غافر 56 :

ولا بد أن يكون لكل أسلوب منها ملحظ بياني
يميزه عن سواه .

« أن في صدورهم الاكبر ما هم ببالغيه » .

ابراهيم 22 :

وقد نحس في كل الآيات التي اقترن فيها خبر
« ما » بالباء ، أن سياستها لجحد المنفى وانكاره .
ولعله قد أفنى من الباء في آيتي (المجادلة ويوسف)
التقرير المستفاد من أسلوب القصر بعدها :

« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي » .

يوسف 44 :

« الذين يظاهرون من نسائهم ما هن أمهاتهم ان
أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم » « وقلن حاش لله ما هذا
بشرا ان هذا الا ملك كريم »

« قالوا أضغاث أحلام وما نحن بثاولي الاحلام
بمعالمين » .

الشعراء 138 :

« وما نحن بمعذبين »

التحليل 81 :

وننظر في خبر « ليس » فليلفتنا البيان القرآني
الى خطأ ادراجها جميعا تحت حكم واحد ، يقول
بزيادة الباء للتأكيد .

« وما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم » معها :
آية الروم 53 .

طاهر 22 :

وأول ما يهدي اليه الاستقراء ، هو أن نفرق بين
الجملة الخبرية منها ، والجملة الاستفهامية :

« وما أنت بمسمع من في القبور »

الصافات 163 :

فحيث يجيء النفي بـ « ليس » في الجملة
الخبرية ، في سياق جحد المنفى وانكاره ، اقتصرن
الخبر بالباء : كما في آيات :

« ما أنتم عليه بفاتنين » .

التكوير 22 ، 24 :

البقرة 267 :

« ولستم بأخديه الا ان تمضوا فيه »

آل عمران 182 :

« وما صاحبكم بمجنون ، ولقد رآه بالأفق
المبين . وما هو على الغيب بشئين »

الطسارق 14 :

« ذلك بما قدمت أيديكم وان الله ليس بظلام
للعبيد » ومعها آيات : الأنفال 51 ،
الحج 10 ، فصلت 46

« أنه لتقول فصل . وما هو بالهزل » .

الأنعام 66 :

« قل لست عليكم بوكيل »

الأنعام 89 :

« إن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين »

الأنعام 132 :

« كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها »

المائدة 116 :

« قال سبحانه ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بهحق »

الحجر 20 :

« وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين »

الأحقاب 32 :

« ومن لا يجب دامي الله فليس بمعجز في الأرض »

المجادلة 10 :

« وليس بضارهم شيئا إلا بأذن الله »

الغاشية 22 :

« مذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمصيطر »

ويستغني البيان القرآني في الجمل الخبرية ، من هذه الباء في خبر ليس ، حين يكون السياق لغير جحد المنفي وتقرير انكاره . فآية (الرمذ) : المنفي فيها من المشركين وما كانوا على يقين مما ينفونه ، وأنه للحق لا ريب فيه :

« ويقول الذين كفروا لست مرسلنا ، قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم » 43 وآية (النساء) : سياقتها الامر بوجود التبيين والتأكد ، قبل التمجيل بالنفي : « يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا تبتغون مرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا أن الله كان بما تعملون خبيرا » 94 .

وآية (هود) تد الغنى من تقرير النفي بالباء ، التعميق على الجملة الخبرية بما ينقلها من غيب لسم يقع ، الى ما مضى قد تقرر وكان :

« ولئن آخرنا عنهم العذاب الى أمة معدودة ليتولن ما يحسبه ، إلا يوم يأتيهم ليس مصروما عنهم وحقاق بهم ما كانوا به يستهزئون » 8 .

وهذه الآيات الثلاث محسب هي التي لم يقترن خبر « ليس » فيها بالباء ، في الكتاب العربي المبين .

وسياقتها على ما رأينا ، غير السياق في سائر الآيات التي اقترن فيها خبر « ليس » بالباء ، فأمادت من الانتكار البات ما لا يدع مجالا لأي شك في نفي الخبر المقترن بها .

ولا غنى عن الباء في مثل هذا السياق ، فالخبر بطبيعته وفي أصل وضعه اللغوي يحتمل الصدق والكذب والباء هي التي تنقله من أصل وضعه الأول ، الى دلالة النفي البات والانتكار العاسم .

*

فماذا عن خبر « ليس » في الجمل الاستهامية ؟ أما هذه فيطرد مجيء الخبر فيها مقترنا بالباء ، ولا يتخلف في القرآن كله .

وما من آية منها ، يمكن أن تحتل نفيًا أو تأكيدا لنفي ، بل ينتفض النفي بالباء فيها جميعا ويصير الى اثبات جازم وتقرير ملزم ، بحيث تستغني عن جواب المستفهم منه ، أو يجاب بلفظ « بلى » المختص بإيجاب ما يستفهم عنه منفيًا .

وهذا استقراء لكل ما في القرآن من استفهام عن جمل منفية بـ « ليس » والخبر فيها صريح مفرد .

الأنعام 30 :

« ولو ترى إذ ، وقفوا على ربهم ، قال ليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا »

الأنعام 53 :

« ليس الله بأعلم بالساكرين »

الأمراء : 172 :

« وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم ، قالوا بلى شهدنا »

هود 81 :

« ان موعدهم الصبح ليس الصبح بقريب »
المنكبوت 10 :

« ليس الله باعلم بما في صدور العالمين »

يس 81 :

« اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر
على ان يخلق مثلهم ، بلى وهو الخلاق العظيم »
الزمر 26 :

« ليس الله بكاف عبده ويخوفونك بالذي من
دونه ومن يضل الله فما له من هاد . »

الزمر 32 :

« ليس الله بعزيز ذي انتقام »

الاحقاب 34 :

« ويوم يعرض الذين كفروا على النار ليس
مدا بالحق قالوا بلى وربنا »

القيامة 40 :

« ليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى »

التين 8 :

« فما يكذبك بعد بالدين ، ليس الله باحكم
الحاكمين . »

النفي في هذه الآيات جميعا قد انتقض وخرج الى
تقرير بات واثبات جازم .

هل جاء معنى التقرير والاثبات في مثل هذه
الآيات من خروج الاستفهام عن معناه الأصلي على ما
قرره علماء البلاغة ، فلا شأن للباء به ؟

معروف ان الاستفهام قد يخرج الى هذا الوجه من
التقرير ، كما قد يخرج الى وجوه أخرى كالاسترحام أو
الزجر والوعيد أو التوقع والانتظار .

وهذه الآيات خاصة بالاستفهام عن منفي بليس ،
وقد انتقض النفي فيها جميعا وخرج الى تقرير واثبات ،
لا الى أي وجه آخر من الوجوه التي يعرفها البلاغيون في
خروج الاستفهام عن أصل معناه .

ومن حيث اطردهم اقتران الخبر فيها جميعا بالباء ،
تعين ان يكون لهذه الباء اثرها في تحديد الدلالة البيانية
وتعيينها على الوجه الذي لا يحتل وجها آخر .

ولو قلنا مثلا :

« الست غاملا عما حولك » أو « اليس الصبح
تريبا » .

لا يحتل الاستفهام ان يكون على معناه الأصلي ،
وان يخرج الى التوبيخ أو التنبيه أو السخرية والتهكم أو
التوقع والترقب .

ولا شيء من هذه المعاني والدلالات مما تحتله
آيات الاستفهام عن منفي بليس ، وانما هي للتقرير
والحسم والاثبات ، لا لمعنى آخر .

وهذا هو سر الباء التي قالوا انها زائدة للتأكيد ،
ثم جروا على ابطال عملها أصالة في الخبر ، وأعربوه
منصوبا بفتحة مقدرة ، منع ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الزائد .

كانما هو حرف مقحم يمكن الاستغناء عنه ، لكيلا
يشغل المحل بحركته فيمنع من ظهور الحركة الأصلية

*

وخلاصة ما هدى اليه الاستقراء لآياتها في البيان
القرآني :

— ان الجمل الخبرية المنفية بما ، اذا تلاها الفعل
« كان » بقي خبره منصوبا غير مقترن بالباء .
ووجه الاستغناء عن الباء ان النفي بحرف « ما »
لا يتجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط على
مضمون الجملة من : كان واسمها وخبرها .

— حيثما جاء الخبر منفيا بما او ليس في الجمل
الخبرية واتترن الخبر بالباء ، أفادت الإنكار بما
لا يدع مجالا لشك في نفي الخبر المقترن بها .

وتلزم الباء خبر (ما) و (ليس) في الجمل
الخبرية بالبيان القرآني في هذا السياق ، ولا
تتخلف الا حيث يكون المقام مستغنيا عن تقرير
النفي أو محتملا لشك في نفي الخبر .

— في الجمل الاستفهامية يطردهم اقتران خبر ليس
بالباء . وبها ينتقض النفي ويخرج الاستفهام الى
اثبات جازم وتقرير بات ، لا الى أي وجه آخر
من الوجوه التي يعرفها علم البلاغة في خروج
الاستفهام عن معناه الاول في أصل اللفظة .

ولا يمكن الا يكون للباء اثرها في تحديد هذه
الدلالة البيانية وقد اطردهم اقترانها بخبر (ليس) في
اسلوب الاستفهام بالبيان القرآني .

واذ كشف حرف الباء عن سره في البيان الاعلى، يبدو القول بزيادته مما يجفوه حسب العربية المرفه ، ولا يلفظ من هذه الجملوة أن لم يمتوا بها الحشو والفضول بل ادرجوها تحت الحكم العام لمعنى التاكيد بالباء الزائدة .

ولا ادري ما اذا كان يجدي أن أقول في هذه الباء غير ما قررته النحاة ، لتبقى حرفا أصليا غير زائد على اصل معناها في الإصاق (1) .

وتعمل عملها المباشر في الخبر ملصقة به غير مقول بزيادتها ، ومنها ما يستفاد خبر المنى بما وليس ؟

غير اني لا اشك في اننا لو عرضنا كل الحروف المقول بزيادتها على البيان القرآني المعجز لهدى الاستقراء والتعبر الى ملاحظة بيانية ذات بال .

وسياتي في القسم الثالث من هذا البحث مثل آخر من قولهم بزيادة حرف (لا) النامية قبل القسم في مثل قوله تعالى :

« لا أقسم بيوم القيامة ، ولا أقسم بالنفس اللوامة » .

ونظير في حروف أخرى لم يتأولوها على تقرير زيادتها بل قد روها محذوفة ، ومضوا في تفسير الآيات على تقدير الحرف محذوما وهو مراد .

ولناخذ مثلا ، حذف حرف (لا) مقدرًا في آيات :

يوسف 85 :

« قالوا بالله تفتأ تذكر يوسف »

النساء 176 :

« بين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء

عليم »

البقرة 184 :

« وعلى الذين يطبقونه عدية طعام مساكين »

قيل فيها جميعا بحذف « لا » النافية مقدرة ، وهي مرادة

وتأويل الحذف ليها يخضع للقاعدة النحوية في حذف « لا » النافية .

والنحويون يقولون بحذفها اطرادا في جواب القسم اذا كان المنى مضارعا ، وقدموا له شواهد قليلة من الشعر .

اما القرآن الكريم فقدموا منه الآية :

« تالله تفتأ تذكر يوسف »

والذي نفهمه هو انه متى اطراد الحذف كقولهم (2) فالسياق حتما مستغن عنه ، ولا وجه اذن لتقدير الحرف ثم تأويل حذفه .

لان السياق متى اعطى المعنى المراد مستغنيا عن هذا الحرف أو غيره ، كان ذكره من الفضول أو الحشو الذي يباى منه الكلام البليغ فضلا عن البيان المعجز .

أما ما جوزوا فيه الحذف بغير اطراد ، فذكر « ابن هشام » في (معنى اللبيب) أنه قيل به في آية :

« بين الله لكم أن تضلوا » .

على تقدير « لتلا تضلوا » ، ثم اضاف :

« وقيل المحذوف مضاف ، أي كراهة أن تضلوا »

والآية من آيات الأحكام في التشريع القرآني للموارث ، وسياقها مستغن تماما عن تقدير حرف محذوف لم يجد النص القرآني حاجة الى ذكره ، اذ لا يخطر على بال من له أدنى الفهم بالعربية ، ايهام أن يكون المعنى : بين الله لكم لتضلوا !!

وأما بين الله لنا ما نتقي به الضلال .

ومتى اعطى السياق المعنى المراد مستغنيا عن الحرف الذي تدروه محذوما ، فذكر المحذوف الذي لا حاجة اليه ينتزه عنه البيان العالي ، اذ لو كان الحذف

(1) انتصر « سيويه » في (الكتاب) على الإصاق في معنى حرف الباء . وأحمس « ابن هشام » أربعة عشر معنى لها ، الإصاق أولها . وذكر فيه :

« وقيل هو لا يفارقتها »

انظر حرف الباء في الجزء الاول من (معنى اللبيب) .

(2) معنى اللبيب : 2 - 155 ط مصر .

ما يوقع في شبهة ابهام ، لاقتضى المقام في آية
تشريع ، وجوب ذكره دفعا لأي وهم أو لبس .

*

وتبقى آية البقرة في تشريع أحكام الصوم :
« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم لعلكم تتقون . أياما معدودات فمن
كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر .
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » 184 .

والكلام فيها يطول :

الحذف فيها ليس مما يطرد على تواعد النحاة ،
وانما هو مما يجوز ولا يطرد .

وقد اختلف المسرورون في تاويلها :

— منهم من قال بأن الحكم فيها منسوخ بالآية
بعدها ، والرخصة فيها للمريض والمسافر . وهذا القول
بالنسخ ، هو ما اختاره الامام « الطبري » في تفسيره
ونقله « الزمخشري » في (الكشاف) « وأبو حيان »
في (البحر المحيط) مع التصريح بأن « هذا قول أكثر
المفسرين » (1) .

على أن « الامام الطبري » نقل كذلك قول من
قالوا « لم ينسخ ذلك ولا شيء منه ، وهو حكم مثبت
من لدن نزلت هذه الآية الى قيام الساعة » (2) .

واحترز « ابن كثير » مقال بعد تلخيص اتوال
المفسرين تبلى :

« نحاصل الامر ان النسخ ثابت في حقيق
الصحيح المقيم بايجاب الصيام عليه ، وأما الشيخ
الفاني الهرم الذي لا يستطيع الصيام فله أن يفتقر ولا
قضاء عليه ، لأنه ليست له حال يصير اليها يتمكن
فيها من القضاء » (3) .

وتردد « الزمخشري » بين القول بالنسخ وبين
أن يكون تاويل الآية على تقدير : وعلى من « يتكفونه
على جهد منهم وهم ، وهم الشيوخ والمجانز . وحكم

هؤلاء الاطوار والمدنية ، وهو على هذا الوجه غير
منسوخ » (4) .

على أن القائلين بعدم النسخ قد ذهبوا في
تاويل الآية مذاهب شتى :

— فمنهم من صرح بأنها على تقدير حذف « لا »
الفانية وهي مرادة . ونقلوا عن ابن عباس قوله :
« لا رخصة الا للذي لا يطيق الصوم » .

وعن عطاء : « هو الكبير الذي لا يستطيع بجهد
ولا بشيء من الجهد . وأما من استطاع بجهد فليصمه
ولا عذر له في تركه » .

وقال « أبو حيان » في البحر .

« يجوز بعضهم أن تكون « لا » محذوفة ، فيكون
الفعل منغيا وتقديره : « وعلى الذين لا يطيقونه » حذف
لا وهي مرادة » .

ثم عتب :

« وتقدير « لا » خطأ ، لأنه مكان الباس ، الا
ترى ان الذي يتبادر اليه الفهم هو أن الفعل مثبت .»

— وآخرون من المسرورين لم يصرحوا بتقدير « لا »
محذوفة ، وان كانوا يؤولون الآية بما يعطل الحكم مع
الاثبات في « يطيقونه »

أما بتقدير : وعلى الذين كانوا يطيقونه في حال
سبابهم وصحتهم ثم هجزوا عنه بالشيخوخة والمرض .
نقله الطبري وأبو حيان . واخذ به البغوي فقال :

« وعلى الذين كانوا يطيقونه في حال الشباب
نجزوا ، والرخصة ثبتت للذين لا يطيقونه (5) .

وأما بتأويله على تقدير : من يدركه رمضان وعليه
صوم قضاء من رمضان المتقدم ، فقد كان يطبق في تلك
المدة متركه ، فعليه الفدية .

ولا اهل خلافا بين الفقهاء في جواز الفطر والمدنية
للشيخ الهرم والمريض لا يرجى برؤه فيقتضى ، لكنهم
اختلفوا في المرضع والحامل تياسا على الشيخ الهرم :

(1) أبو حيان : البحر المحيط ، 36/2

(2) تفسير الطبري : 82/2

(3) تفسير ابن كثير : 405 ط المنار .

(4) الكشاف : ج 1 سورة البقرة

(5) تفسير البغوي على هامش ابن كثير : 404 ط المنار .

فالامام الشافعي قال بالندية تياسا على الشيخ الهرم
واوجب عليهما القضاء مع الندية .

اما الامام ابو حنيفة فاوجب على الحامل والمرضع
اذا خافتا على الولد القضاء لا الندية . وابطل القياس
على الشيخ الهرم لانه لا يجب عليه القضاء ويجب
عليهما . قال : فلو اوجبنا الندية مع القضاء ، كان
جمعا بين البدلين وهذا غير جائز .

وان لنا بعد هذا كله ان نقدر الآية ونرد الى
القرآن ما تنازعوا فيه . القول بنسخ الحكم فيها
بالآية بعدها ، ان لم يوهنه قول من قرروا انه حكم
مبني من لدن نزلت الآية الى تيام الساعة .

نقد بقي ان الآيتين تشرعان لحالتين مختلفتين .
الندية على من يطيقونه .

والقضاء على من كان مريضا او على سفر . ولا
يكلف بالقضاء الا من انظر لعذر عارض لميصوم بعد
زوال العذر ، عدة من ايام اخر . وفي مثل هذا لا تقبل
الندية بديلا من القضاء .

وانما الندية بنص الآية « على الذين يطيقونه » .
فهل هم الذين لا يطيقونه .

نستبعد ان تكون « لا » محذوفة هنا وهي
مرادة ، فالآية من آيات التشريع والاحكام ، والفعل
فيها مثبت ، وتاويلها على تقدير « لا » محذوفة ينقض
الاثبات بالنفي .

ولو كانت الندية على من لا يطيقونه ، لاخذ حرف
النفي مكانه في نص الحكم الشرعي ولم يدع لنا مجالا
لان نختلف على تاويله بين التقيضين من اثبات ونفي .

واذ قال تعالى : « وعلى الذين يطيقونه » لما
ينبغي ان نتاويلها بالنفي فنخرجها الى تعريض حكمها
الصريح المثبت نصا .

واحسب ان الذين تناولوا الآية على تقدير حذف
« لا » صراحة او مالا ، هموا « يطيقونه » بمعنى
يستطيعونه . وليست الكلمتان سواء .

في لفظ الاستطاعة حس الطوامية والمواتسة
والقدرة .

اما الطاقة فهي في العربية لغة القرآن ، أقصى
الجهد ونهاية الاحتمال .

وحين يقول العربي لصاحبه :

« هل تطيق هذا »

لا يقولها الا وهو يقدر ان هذا مما لا يحتمل ولا
يطاق .

واستعمال القرآن للطاقة اسما وعملا ، يؤذن
بانها مما يستند الجهد وطاقة الاحتمال ، كما تشهد
بذلك آياتها الثلاث وكلها من سورة البقرة .

« تناولوا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده » 149

« ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » 286 وبها
نستأنس في فهم الآية الثالثة :

« وعلى الذين يطيقونه ندية طعام مساكين »
فندرك ان الأمر في احتمال الصوم اذا جاوز الطاقة
وخرج الى ما لا يطاق ، سقط التكليف ، لانه لا تكليف
شرعا بما لا يطاق ، والله سبحانه لا يكلف نفسا الا
وسمها .

فالندية تيسير على الذين يطيقونه ، بمعنى
يستغذ الصوم طاقتهم وانص احتمالهم فليسوا بحيث
يستطيعون القضاء عدة من ايام اخر .

ويصدق الحكم على المريض لا يرجى شفاؤه ،
وعلى من يتكلمونه على جهد منهم ومسر وهم الشيوخ
والمجانز ، وحكم هؤلاء الاطوار الندية . وهو على
هذا الوجه غير منسوخ .

تيسيرا على من لا يستطيعون القضاء عدة من
ايام اخر .

وتبقى الآية على صريح نصها .

« وما الذين يطيقونه ندية طعام مسكين »

من لا يستطيعون القضاء .

دون تاويلها على حذف « لا » الزائدة وهي
مرادة .

وهذا مثل مما قالوا فيه بحذف الحرف . يمكن
ان يصدق على حروف اخر تناولوها على الصلح .
ويقوم النص في البيان القرآني مستغنيا عن تقدير
حرف محذوف ، ولاننا الى سر البيان في الاستغناء عن
كل حرف قدره محذوف .

*

وننظر في حروف اخرى لم يقولوا فيها بتاويل
على تقدير زيادة او حذف ، وانما اخذوا فيها بمذهب

القرآني ، ومناط التعبير فيه ، هذا الانغماس والملابسة
الملاحظ في ظرفية « في » .

وحرف « عن » في آية الماعون :

« نويل للمصلين . الذين هم من صلاتهم
ساهون » .

نستبعد قول من تأولوا السهو عن الصلاة في
الآية ، بأنه سهو في الصلاة ، فليس السهو فيها
بخطيئة ولا منكر ينذر معه الساهي بويل . وكل مؤمن
عرضة لأن يسهو في صلاته ، فينجبر هذا السهو فيها
بوجود السهو أو بالسنة والنوافل على ما هو مقرر
في باب الصلاة من أحكام الفقه .

وانما الويل للساهين عن صلاتهم الغافلين عن
كونها تليما بين يدي الخالق ، يكبح غرور الإنسان
وينهاه عن الفحشاء والمنكر ، ويرهب ضميره ليقني الله
في اليتيم وفي المسكين مؤديا حقهما في التواصل
بالمرحمة .

وصلاة الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام
المسكين ، لا يمكن أن تصدر عن قلب خاشع وضمير
مؤمن . وحين لا تنهى الصلاة عن الفحشاء والمنكر ،
فذلك هو السهو عنها ، تعود به طقوسا شكلية
ونفاقا يرائي به الناس .

*

ومن الحروف التي تأولوها في القرآن الكريم
حرف الواو في آية النساء :

« ما نكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع » قالوا ان الواو فيها نائبة عن « أو » وقد يكنى
ان أنقل هنا رد « ابن هشام » :

« ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض
ضعفاء اللغويين والمفسرين » .

ثم نقل من كلام : أبي طاهر حنيفة بن الحسين
الإصهاني ، في كتابه المسمى « بالرسالة العربية عن
شرف الأهراب » :

« القول فيها — أي آية النساء — بأن الواو
بمعنى (أو) ، عجز عن درك الحق . فاعلموا أن

للنحاة يقول ان حروف الجر يمكن ان تتعاقب فيأخذ
أحدها مكان الآخر وينوب بعضها عن بعض . وهذا
ما يتداولونه ويستدلون به كما أشار الى ذلك « ابن
هشام » في (المغنى) (1) .

وهو مذهب رفضه من وصفهم « أبو هلال
المسكري » بالحقين من أهل اللغة ، ونقل عن « ابن
درستويه » قوله :

« في جواز تعاقبها — أي الحرفين — أبطال
حقيقة اللغة ، وامسأد الحكمة فيها ، والقول بخلاف
ما يوجب العتل والقياس .

« قال أبو هلال : وذلك ان الحروف اذا تعاقبت
خرجت عن حقائقها ووقع كل واحد منها بمعنى الآخر
فاوجب ذلك ان يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد.
فأبى المحققون ان يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقق
المعاني » (2) .

وقال « ابن هشام » تعقيا على تولهم ان بعض
حروف الجر ينوب عن بعض :

« وتصحيحه بادخال (قد) على تولهم : ينوب
عن بعض ، والا تعذر استدلالهم به ، اذ كل موضع
ادموا فيه ذلك ، لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه
النيابة ، ولو صح تولهم لجاز ان يقال : مررت في زيد
ودخلت من عمر وكتبت الى القلم . على ان البصريين
ومن تبعهم يرون في الأماكن التي ادميت فيها النيابة ،
ان الحرف باق على معناه » فان كان تجوز فهو في
الفعل ، لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف (3)

ونعرض هذا الخلاف على البيان الاعلى فيأبى
ان نتاول حرفا فيه بحرف آخر .

من ذلك مثلا :

قوله تعالى : « هم في ريبهم يترددون » التوبة .

قول ان حرف « في » يمكن ان يتأول بحرف « من »
أو « اللام » على تقدير :

« هم من ريبهم » ، أو ، لريبهم ، يترددون »
ولا يمكن ان يقوم أحد الحرفين مقام الحرف في النص

(1) مغنى اللبيب 163/2 مصر .

(2) أبو هلال المسكري : الفروق اللغوية ، 13 ط الحلبي

(3) ابن هشام : مغنى اللبيب 163/2 .